فى أفق السياسة العالمية

اتحاد الأراضى المنخفضة أو البنلكس

لم يبق الآن شك فى أن العالم الذى خلفته الحرب العالمية الثانية سائر سيرا حثيثا نحو التكتل الاقتصادى والسياسى ، وأن الجهود التى بذلها الساسة والمفكرون منذ الحرب العالمية الأولى فى سبيل ربط شعوب العالم فى اتحاد عالمى واحد قد تعثرت ولم يقدر لها النجاح ، لا لخطأ فى الفكرة أو لقصور فى همة القائمين على تنفيذها ، بل لأن الوحدة فى ذاتها لا يمكن أن تتم طفرة ، وأنه لا بد من التدرج حتى يمكن تنسيق العناصر التى تتكون منها الوحدة فتتآلف أجزاؤها ويسهل ربطها جميعا فى نظام واحد أو هيئة واحدة . وقد ينقضى وقت طويل قبل أن تنضج فكرة الوحدة السياسية بين الدول وينشأ رأى عام عالمى يستند إليه الاتحاد فى تنفيذ قراراته .

وليست فكرة الوحدة العالمية السياسية بأقل خطرا من مبدأ التسامح الدينى أو مبدأ الوحدة القومية ، وقد انقضت قرون وأجيال دارت فيها رحى الحروب حامية بين أبناء الوطن الواحد وبين اصحاب المذاهب المختلفة قبل أن تعترف الحكومات بحق الأفراد فى اعتناق المذاهب التى شبوا عليها والتى ورثوها عن آبائهم ، وانطوت عليها قلوبهم وجوانحهم . ومن أجل تحقيق مبدأ الوحدات القومية قامت فى القرنين الأخيرين حروب طويلة بين الشعوب المغلوبة على أمرها وبين الدول الغاصبة لحقوقها . ومع ذلك فاننا لا نزال نرى فى العالم أثر التعصب الدينى باقيا فى كثير من الدول حتى اليوم ، ولا نزال هناك شعوب لا تتمتع بكامل حقوقها وقد حرمتها القوة لمّ شعثها وتحقيق استقلالها ووحدتها . لذلك كان طبيعيا أن تتحول فكرة الاتحاد العالمى إلى عناصرها الأولى ، فتسعى الشعوب أولا إلى استكمال حرياتها ووحداتها القومية ، فاذا تم لها ذلك دعتها غريزة التماسك والدفاع عن النفس إلى الاشتراك — كل مع مثيله — فى صيانة استقلالها والنهوض بمصالحها سياسية

كانت أو اقتصادية أو اجتماعية . ولم تكن دلائل هذا الاتجاه نحو التكتل خافية على واضعى ميثاق هيئة الأمم المتحدة . فقد جاء فى المادة الخامسة والخمسين من الميثاق : « ليس فى هذا الميثاق شئ يحول دون وجود تنظيمات أو مكاتب إقليمية تعالج المسائل المتعلقة بتوطيد السلم والأمن الدوليين بما يتناسب والعمل الذى يقوم به هذا الاقليم ، بشرط أن تتفق أعمال هذه التنظيمات وأغراض الهيئة ومبادئها . » ومع أن واضعى الميثاق لم يواجهوا فى هذه المادة الأهداف والعوامل الاقتصادية التى لا بد أن تتحكم عند ما تأتلف الشعوب لتكوين هذه التنظيمات ، فان الأحداث التى حلت بالعالم منذ انتهاء الحرب قد أقنعت الشعوب والحكومات بضرورة تغليب الاقتصاديات على الدواعى السياسية . وليس أدل على ذلك من مشروع اتحاد غرب أوربا الذى أعلنه مستر بيفن وزير خارجية بريطانيا فى الشهر الماضى ليوازن به أثر الكتلة الشرقية فى شرق أوربا ووسطها . وقد صرح مستر بيفن بأن اتحاد غرب أوربا لن يكون اتحادا سياسيا بل سيكون اتحادا اقتصاديا من شأنه أن يساعد على توثيق الصلات بين الدول الديمقراطية الغربية . ولابد أن يكون مستر بيفن قد استعرض فى ذهنه وهو يضع مشروعه اتحاد الأراضى المنخفضة وميثاق جامعة الدول العربية والرابطة التى تجمع بين جمهوريات أمريكا . وأهم هذه الاتحادات غير منازع هو اتحاد الأراضى المنخفضة أو البنلكس Benelux والباء مأخوذة من بلجيكا ، والنون من النذرلند أو هولندة ، ولكس من الكسمبورج . وحكاية ربط هذه الأقاليم الثلاثة فى اتحاد واحد قديمة ترجع إلى مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ حين اجتمعت الدول عقب الحروب النابليونية لتأمين السلام العام فى أوربا ومنع قيام الثورات أو الحروب التى تهدد العروش وتعرض الشعوب للشقاء والدمار . ولما كانت فرنسا فى نظر الدول حينذاك هى مصدر العدوان والثورات فقد راعى الساسة أن يسدوا عليها الطرق والمنافذ ، وذلك بتقوية الحدود التى تفصلها عن أوربا ؛ فكان أن قرروا ضم بلجيكا إلى هولندة وتنصيب وليم الأول صاحب أورانج ملكا على الأراضى المنخفضة . ومع أن أوجه الخلاف بين الاقليمين كانت مادية مشهورة ، فان المؤتمرين فى فينا ظنوا أنهم قد أحسنوا صنعا بضم بلاد صناعية مثل بلجيكا إلى بلاد زراعية تجارية استعمارية مثل هولندة . ولم يكن فى وسع الدول

حينذاك ، وتلك كانت أغراضها ، أن تفعل غير ذلك ، لاسيما أن انجلترا كانت تعتبر ميناء أنفرس فى بلجيكا « مدفعا مصوبا نحو قلب لندرة » وتأبى لذلك أن تكون بلجيكا بين إحدى الدول الكبرى مثل فرنسا أو النمسا كما كانت أولا

غير أن العوامل الاقتصادية التى ساعدت على توحيد الاقليمين لم تصرف أهل بلجيكا عن التفكير فى مصالحهم الوطنية والعمل لاسترداد استقلالهم والتمتع بالمزايا الاجتماعية التى كسبوها من فرنسا فى أثناء الاحتلال النابليونى. ولذلك ما كادت تهب ثورة سنة ١٨٣٠ فى فرنسا حتى انتهز البلجيكيون الفرصة فثاروا هم أيضا مطالبين بالاستقلال عن هولندة .

وكان من حسن طالع بلجيكا أن الدول الكبرى قد شغلت عن ثورتها بمتاعبها التى نشأت فى بلادها ؛ فقد نشبت حينذاك ثورة فى بولندة وكانت تابعة لروسيا . وقامت فى إيطاليا ثورات شغلت بها النمسا ، وكذلك قامت فى انجلترا أول حركة للاصلاح الانتخابى . وقد كان كل ما يهم انجلترا من بلجيكا ألا تضمها فرنسا إلى بلادها ، فبادر الوزير الفرنسى الشهير تاليران إلى طمأنة انجلترا من تلك الناحية . وعلى ذلك انعقد مؤتمر دولى فى لندن سنة ١٨٣١ قرر استقلال بلجيكا وحيدتها وانفصالها عن التاج الهولندى ، وبقيت هولندة تنكر هذا الاستقلال ومعها روسيا والنمسا وبروسيا حتى سنه ١٨٣٩ حين أقر الجميع استقلال بلجيكا . وقد كان لدوقية لكسمبورج وضع خاص ؛ إذ بينما قرر مؤتمر فينا ضمها إلى ولم الأول ملك الأراضى المنخفضة أبقاها فى الوقت نفسه داخلة فى نطاق الاتحاد الألمانى . فلما قامت الثورة فى بلجيكا وتقرر انفصالها عن هولندة ثارت لكسمبورج أيضا على ملك هولندة وطالبت بالانضمام إلى بلجيكا ، ولكن الدول رأت تقسيم الدوقية إلى منطقتين ضمت الغربية منهما إلى بلجيكا وبقيت المنطقة الشرقية لملك الأراضى المنخفضة وتابعة للاتحاد الألمانى . حتى إذا أنشأت بروسيا نظام الزلفرين أو الاتحاد الجمركى الألمانى انضمت إليه لكسمبورج ، وبقيت كذلك إلى سنه ١٨٦٦ حين انحل الاتحاد الألمانى القديم ، فقررت الدول المجتمعة فى لندن استقلال الدوقية وحيدتها .

وكان البلجيكيون قد اختاروا فى أول الامر الدوق نمور Nemours ابن لوى فيليب ملك فرنسا ملكا عليهم . ولكن لوى فيليب خشى إغضاب الانجليز فأمسك

عن الموافقة ، واختارت بلجيكا الأمير ليوبولد ساكس كوبرج حال الملكة فكتوريا ملكا عليهم ، وقد تزوج بابنة لوى فيليب وأقسم يمين الولاء لدستور البلاد الجديد فى نهاية ١٨٣١ ، وكان دستوراً مثاليا صان حقوق الأفراد وحرياتهم ووضع حدوداً كافية لمنع طغيان الملك والسلطة التنفيذية ، فاشتهر أمره واتخذته الشعوب التى كافحت فى القرن التاسع عشر فى سبيل حقوقها الدستورية نموذجاً حاكته ونسجت على منواله . وقد كان الدستور البلجيكى المرجع المفضل لدى لجنة الثلاثين المصرية التى صاغت الدستور المصرى سنة ١٩٢٣ . ومع أن انفصال بلجيكا عن هولندة قد اصطحبته أزمة اقتصادية شديدة عانتها البلاد فان ما جبل عليه الشعب البلجيكى من الدقة والاكباب على الأعمال مضافا إلى ثروة البلاد المعدنية وخاصة فى الفحم والحديد وإلى ما أظهره الملك ليوبولد من الحكمة والمقدرة الادارية ، كل ذلك كان كفيلا باجتياز الأزمة بسلام وافتتاح عهد صناعى إنشائى لا مثيل له فى تاريخ البلدان الأوربية عدا انجلترا . وكان من أثر تأمين بلجيكا على استقلالها وحيدتها أن تفرغت البلاد لخدمة مصالحها الاقتصادية . حتى إذا قامت ثورة سنة ١٨٤٨ فى فرنسا وسرى تيارها إلى سائر دول أوربا كانت بلجيكا بمنأى عن آثارها المخربة ؛ إذ كان الشعب البلجيكى يتمتع بحرياته ودستوره بقدر لا يدانيه سوى ما كان للشعب الانجليزى العريق فى الحقوق البرلمانية . ولم تتنبه بلجيكا إلى خطورة مركزها وقلة جدوى حيادتها إلا بعد انتصار ألمانيا على فرنسا فى الحرب السبعينية . وقد كانت بلجيكا تخشى فى أول الأمر عدوان الإمبراطور نابليون الثالث ودأبه على ضم لكسمبورج إلى فرنسا . أما وقد انهزمت فرنسا أمام ألمانيا فقد خرج موقف بلجيكا بين ألمانيا الغالبة الطامعة وبين فرنسا الجريحة الصارخة بطلب الانتقام . فأخذت بلجيكا تراجع سياستها إزاء الدول ، ولم تعد تقنع بموقف الحيدة منها ، فجعلت تحصن حدودها وقلاعها وتعد قواتها وتنهض بالخدمة العسكرية الاجبارية بين شبانها . وقد زاد من تبعاتها الدولية اهتمامها بكشف بلاد الكونغو ونزول ملكها ليوبولد الثانى عن حكومة الكونغو الحرة لبلجيكا فى سنة ١٩٠٨ . وكانت بلجيكا كلما زاد التنافس فى التسلح بين ألمانيا من جهة وبين انجلترا وفرنسا من جهة أخرى ، أيقنت باقتراب خطر الحرب من أرضها مع قلة استعدادها لها . ولما دنت ساعة الخطر فى آخر يوليه سنة ١٩١٤ حاول السير ادورد جراى وزير

خارجية انجلترا أن يصون حيدة بلجيكا التى ضمنتها الدول الخمس : بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا ، فأرسل إلى الحكومتين الألمانية والفرنسية عوهما إلى احترام حيدة بلجيكا . فكان جواب ألمانيا أن داست بأقدامها المعاهدات الدولية واعتبرتها مجرد قصاصات من الورق ، واخترقت قواتها فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ دوقية لكسمبورج . وفى اليوم التالى دخلت بلجيكا ، ولم يستطع الجيش البلجيكى الوقوف أمامها سوى أسابيع قليلة صارت البلاد بعدها تحت رحمة ألمانيا . فتعرضت مدنها وقراها وكنائسها ومكتباتها وصناعاتها لاعتداءات دموية مخربة لاتزال أحداثها يتناقلها الآباء والأبناء من جيل إلى جيل .

ولم تكن هولندة أقل تعرضاً لعدوان ألمانيا من بلجيكا . وما منع ألمانيا من الاغارة هولندة عليها سوى حسن استعدادها الحربى وقرار هيئة أركان الحرب الألمانية ضد اختراق القنوات المائية التى تغطى سهول هولندة . وظلت هولندة طوال الحرب العالمية الأولى تحافظ على حيدتها ما استطاعت إلى المحافظة سبيلا . وقد أفادت من حيدتها ومركزها بين ألمانيا والحلفاء فوائد مادية جعلتها تنهض بتجارتها وصناعاتها الناشئة نهضة قضت نهائيا على الفكرة القديمة التى كانت تقول بأن هولندة بلاد زراعية ، وأن بلجيكا بلاد صناعية ، والاثنتان يكملان بعضهما بعضا .

ولما انتهت الحرب العالمية الأولى تفرغت بلجيكا لاصلاح ما دمرته الحرب فى بلادها ، ولكنها خرجت منها بمزايا لا يستهان بها ؛ فقد تفتحت عيونها من جديد إلى خرافة الحيدة السياسية ، وعملت للتحرر من قيودها ، فأقرتها الدول على ذلك ، وجاءت معاهدة فرساى مؤيدة استقلال بلجيكا وحريتها التامة فى التسلح والتحالف مع من تشاء من الدول . وقد استعاضت من الحيدة بمعاهدة دفاعية عقدتها مع فرنسا وبتوثيق علاقاتها مع بريطانيا وجارتها هولندة . ونالت بلجيكا من عصبة الأمم حق الانتداب على جزء من شرق إفريقية الألمانى يعرف باقليم رواندا ، هذا فضلا عن ضمها مركزين على حدودها الشرقية كانا تابعين لألمانيا ، وارتباطها بدوقية لكسمبورج بمعاهدة جمركية واحدة سنة ١٩٢٢ وذلك بعد أن أيد الاستفتاء الشعبى بقاء الدوقية مستقلة .

وقد ساهمت بلجيكا بنصيب كبير فى دعم ميثاق عصبة الأمم وتنمية العلاقات الدولية ، حتى أصبحت عاصمتها بروكسل مركزاً مهما للنشاط الدولى

الثقافى والأدبى وقد اشتركت . بلجيكا مع الدول الكبرى التى تعاقدت فى لوكارنو سنة ١٩٢٥ بقصد تأمين السلام بين ألمانيا وفرنسا . ولكن سرعان ما اكفهر جو السياسة الدولية فى أوربا على أثر اضطلاع النازيين بالحكم فى ألمانيا ، فعادت بلجيكا تخشى على استقلالها وتأسف على تركها نظام الحيدة القديم ظانة أن الحيدة قد تنجيها من ويلات الحرب الحديثة . وعلى ذلك عادت بلجيكا فى سنة ١٩٣٦ تخطر الدول الكبرى بعزمها على التزام نظام الحيدة فى المستقبل ، وأنها لذلك تتحلل من القيود التى فرضتها عليها معاهدة لوكارنو . وزادت على ذلك أنها اشتركت مع دول الشمال هولندة والسويد والدنمرقة والنرويج وفنلندة حين اجتمع وزراء الخارجية لهذه البلاد فى يوليه سنة ١٩٣٨ وأعلنوا أنهم غير ملزمين بتنفيذ المادة السادسة عشرة من ميثاق عصبة الأمم التى كانت تنص على تنفيذ العقوبات على الدولة التى تنقض عهودها وتلجأ إلى الحرب . وقالوا فى قرارهم إن ضخامة التسلح فى بعض الدول يجعل قيامهم بالتزاماتهم فى حكم المستحيل عليهم ؛ لأن تدخلهم ضد إحدى الدول يعتبر انحيازا إلى جانب دون آخر ، وهو أمر يتنافى وروح ميثاق العصبة .

ومع أن الدول بما فيها ألمانيا قد ردت على بلجيكا بأنها تحترم استقلالها وحيدتها ، فان ألمانيا النازية كانت تبعث للأراضى المنخفضة بل لغرب أوربا كله أشنع اعتداء عرفته تلك البلاد فى تاريخها . ويظهر أنها كانت تعد هولندة جزءاً متمما لها مادام أهلها ينتسبون إلى الجنس الألمانى ويتكلمون لغة قريبة الشبه باللغة الألمانية . وكان مما شجع النازيين على التسلط على هولندة ما عرف عنها من الثراء ووفرة الانتاج ، وما كان لها من مستعمرات وأسواق عامرة بالملايين من سكانها غنية بخاماتها سواء فى جزر الهند الشرقية أو الغربية . ومادام الهجوم على فرنسا وعلى بريطانيا جوا وبرا وبحرا يعتمد على قواعد تتخذها ألمانيا فى الأراضى المنخفضة ، فان إعلان بلجيكا وهولندة لحيدتيهما فى الحرب الأخيرة لم يجدهما فتيلا . وكان نصيب هولندة فى هذه الحرب أنكى وأشد من نصيب زميلتها فى الحرب السابقة . فقد كانت بلجيكا الجسر الذى عبرت فوقه ألمانيا إلى فرنسا . وأما هولندة فقد أقام فيها الألمان حاكمين وساموا أهلها سوء العذاب .

ولقد كان لاشتراك البلجيك والهولنديين فى تحمل ذل الاحتلال الألمانى وأهوال الهجرة والتشريد من بلادهم فى أثناء الحرب الأخيرة أكبر الأثر فى تصفية ما كان قد علق فى نفوس الشعبين من أدران الماضى ، فخرج الشعبان من الحرب وقد صفت النفوس واستعدت لاستقبال عهد جديد يبشر بمستقبل سعيد للشعبين المجيدين . وبدأت الحكومتان تتقاربان وهما بالمنفى فى لندن فى أثناء الحرب ، وتكونت لجنة من الفريقين فى سنة ١٩٤٤ عند ما لاحت بشائر النصر للحلفاء لدرس مشروع الاتحاد الاقتصادى بين الحكومات الثلاث . وقد وطنت هذه الحكومات نفسها على أن قيام الاتحاد لا بد أن يقتضى نزولها عن شئ من كامل سيادتها ؛ ولذلك وكلت أمر التنظيم إلى الخبراء والاقتصاديين ولم تتركه للسياسيين ورجال القانون وفق ما جرى به العرف فى السياسة الدولية . وظلت اللجان الفرعية الفنية تدرس وتعمل بهمة حتى أثمرت جهودها فى اقرار نظام « البنلكس » الذى يرجى تنفيذه فى هذا العام . والفكرة الأساسية من الاتحاد تقضى برفع الحواجز والقيود الجمركية بين الدول الثلاث ، وتوحيد التعريفة الجمركية بينها ، واعتبار أرض هذه الدول كأنها سوق مفتوحة واحدة . ولابد أن يتطلب هذا النظام درس حالة النقد والنقل وتكافؤ الأجور ودراسة الصناعات المحلية وتوزيعها بحسب ما يقتضيه التخصص فيها ، وذلك حتى لا تقوم المنافسة فى الصناعة الواحدة فتنشأ الخلافات وينهار الاتفاق . ولا تزال اللجان دائبة على دراسة المسائل والصناعات المشتركة مثل الخزف والجلود والصيد وبناء السفن وتعيين اختصاص كل من الميناءين العظيمين وتردام فى هولندا وأنفرس فى بلجيكا . وهناك مسألة المستعمرات ؛ فلهولندة دولة مستعمرات مترامية الاطراف فى آسياوأمريكا ، ولبلجيكا مستعمرة الكونغو فى إفريقية . ويبدو أن الحكومتين تميلان إلى تكوين وحدة استعمارية تشمل أملاكهما جميعاً .

والحكومتان مقدرتان تمام التقدير ما يجنيه الشعبان من الاتحاد الاقتصادى وخاصة فى هذه الفترة العصيبة التى أعقبت الحرب وتكتلت فيها دول أوربا وأضحت العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية تنذر بأخطر المصاير . ولم تتردد دول الاتحاد فى مطالبة الدول الثلاث الكبرى بسماع رأيها بشأن ألمانيا . وقال الاتحاد إنه يرى ضرورة توحيد ألمانيا من الوجهة الاقتصادية ، وإنه يرحب

بالعاشها صناعيا، بشرط مراقبة نزع سلاحها ، ومنع قيام الصناعات التى تستخدم فى التسلح ، وفرض رقابة دولية على إقليم الرهر . وأمامن الوجهة السياسية فيرى اتحاد البنلكس أن النظام الاتحادى الفدرائى لألمانيا هو أوفق النظم صلاحية لها ، حتى لاتطغى فيها السلطة المركزية كما حدث قبلا .

وقد بدأت حكومات الأراضى المنخفضة تجنى ثمار اتحادها ، فاستطاعت أن تعوض ما فقدته بخروج ألمانيا ولو مؤقتاً من ميدان النشاط الاقتصادى . وبلغ مجموع قيمة صادرات الاتحاد وارداته نحو ألف مليون جنيه ، فيكون الاتحاد بذلك الثالث فى الترقيب من حيث التجارة الخارجية فى العالم (١) . يضاف إلى ذلك أنه قد أصبح لممثلى البنلكس فى المجتمعات الدولية آراء وخطط واحدة ، وصار المندوب عن إحدى دول البنلكس يقوم مقام زميليه فى اللجان الدولية. وحتى فى الشؤون الخارجية بدأت آراء الدول الثلاث تتحد وتتفق ، وأصبح لكلمتها فى السياسة الدولية كما فى التجارة وزن لم يكن لها قبل أن تتحد . وقد دلّ مستر بيفن على بالغ اهتمامه باتحاد البنلكس بما جاء فى خطابه الأخير أمام مجلس العموم من أنه يعتزم الاتصال بفرنسا وباتحاد البنلكس كخطوة أولى فى سبيل إنشاء اتحاد غرب أوربا الاقتصادى . والناس يتنبأون بقرب قيام اتحاد يجمع بين شعوب جنوب آسيا وشرقيها ، وآخر يجمع بين الدول الاسكندناوية ، وثالث يجمع بين دول البحر المتوسط ، بل رابع يجمع بين دول الشرق جميعا . وكأنما اتحاد البنلكس يؤذن بأن يكون النظام النموذجى الذى تحتذيه دول العالم فيما بينها قريبا . ولعلها واجدة فى هذا النموذج البلسم الذى يشفيها من علل السياسة وأدوائها .

محمد رفعت

---

(١) يبلغ عدد سكان كل من بلجيكا وهولندا نحو ٩ مليون نفس ، وسكان دوقية لوكسمبورج نحو ٣٠٠ ألف نفس . أما مستعمرات بلجيكا فتبلغ مساحتها نحو ٩٢٠ ألف ميل مربع يسكنها نحو ١١ مليون نفس . وتبلغ مساحة مستعمرات هولندا نحو ٨٠٠ ألف ميل مربع يسكنها نحو ٦١ مليون نفس منها نحو ٥٠ مليون فى جمهورية إندونيسيا .